

كلمة دولة المهندس نادر الذهبي
رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية
في "منتدى الاقتصاد العربي"
فندق انتركونتيننتال فينيسيا، بيروت
2 نيسان/ابريل 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة الكرام،،،

اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعرب لحكومة الجمهورية اللبنانية وشعبها الكريم عن شكري الجزيل وتقديري العميق على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الأصيلة التي حظينا بها منذ وصولنا إلى أرض لبنان العزيز، هذا البلد العربي الشقيق الذي تربطه بالأردن وبالعالم العربي أواصر الصداقة القديمة والعلاقات السياسية الطيبة والاقتصادية المتنامية.

كما أود أن أتقدم بالشكر العميق للقائمين على تنظيم هذا المنتدى "مجموعة الاقتصاد والأعمال" التي أطلقت هذا المنتدى قبل سبعة عشر عاماً وعملت على استمراره وتطويره ليصبح أحد أهم الأحداث الاقتصادية السنوية على نطاق العالم العربي. ونقدر عالياً دور المجموعة في تنظيمها الناجح لملتقى الأردن الاقتصادي في دورات عديدة في المملكة الأردنية الهاشمية.

يسعدني أن التقى اليوم بهذا الجمع الطيب وهذه النخبة المتميزة التي توافدت للمشاركة بهذا المنتدى الهام لأتحدث بحضورها عن آفاق الاقتصاد الأردني والتحديات التي تواجهنا جميعاً وما يشهده العالم من أزمة مالية واقتصادية خانقة لم يشهدها منذ ثمانين عاماً، وهي أزمة كان لها تداعيات متعددة وخطيرة على الاقتصادات العربية، ولهذا فإن هذا المنتدى يكتسب أهمية خاصة لهذا العام.

أي حديث في هذه الفترة لا يتطرق الى موضوع الازمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات المنطقة بشكل عام وعلى اقتصاديات بلده، يكون حديثاً بعيداً عن الواقع الذي نعيشه. لذلك فسأتطرق لآثار الازمة المالية العالمية على المنطقة بشكل عام وعلى الاردن بشكل خاص. وما ينطبق على الاردن يمكن ان ينطبق على دول عديدة في المنطقة.

من حسن الطالع ان هذا مؤتمرا اقتصاديا وبالتالي فنحن معفيون من التحدث بالامور السياسية وسأقتصر في حديثي على الامور الاقتصادية وهي وان كانت أأمن الا انها ليست اسهل من الامور السياسية وخاصة في هذا الوقت وابان عودتي من المشاركة في مؤتمر القمة العربي في الدوحة.

ان الذين لم يخططوا في السابق للمستقبل والذين لم يتوقعوا حدوث ازمات مستقبلية والذي انفتحوا دون قيود ومراقبة فانهم اليوم يدفعون الثمن باهظاً. أما الذين خططوا في السابق من خلال اجراءات على ارض الواقع وقاموا بتحسين اقتصاديات بلادهم فان تأثرهم بالازمة المالية العالمية لربما يكون محدوداً أو متوسطاً. ولكنه لن يكون بحجم ما حدث في أمريكا.

لا شك أننا نعيش في عالم متغير جداً، ليس فقط من حيث التغير المناخي المتقلب والذي نشأ من اختراق طبقة الأوزون، ولكن من انهيار نظريات اقتصادية سادت لفترات زمنية. ويظن كل واحد منا انه يبني اقتصاداً متيناً وهو في معزل عن هذه المتغيرات... ولكنه يصطدم بالعولمة فيجد نفسه في وسط العاصفة... وعليه ان يبحث عن طوق نجاة وكل دولة تتأثر بدرجات متفاوتة حسب درجة انفتاحها الاقتصادية وحسب مناعة مؤسساتها المالية.

البعض منا يراقب ما يحدث ويحاول ان يرسم لنفسه خارطة طريق للخروج بأقل خسائر ممكنة والبعض الآخر استشراف آفاق الازمة منذ بداياتها وحاول اتخاذ قرارات تخفف من حدة آثارها عليه.

البعض منا يتفاعل والبعض الآخر متشائم وكلاهما على صواب.. إذ أن كل منهما له حساباته الخاصة. كنا نشكو من ارتفاع اسعار النفط عندما تجاوزت 145 دولار/برميل وشكونا من ارتفاع اسعار السلع والمواد الرئيسية وارتفاع التضخم الى مستويات غير مسبوقة. والان نشكو من انخفاض اسعار النفط عندما انخفضت عن 40 دولار/برميل وعندما انخفضت اسعار السلع والمواد الرئيسية الى مستويات غير مسبوقة وبدأنا نشكو من الركود.

ماذا يحدث لنا، هل اقتصاديات بحجم اقتصادياتنا قادرة على التعامل مع هذه المتغيرات ؟ هل هناك ما يمكن ان نفعله لتدارك هذه الهزات المتتالية صعوداً وهبوطاً؟ هذه أسئلة من الصعب الاجابة عليها دفعة واحدة وفي فترة زمنية قصيرة.

دعوني أتحدث إليكم عن الأردن وعن تجربة الاردن وما قام بعمله ومايقوم بعمله الآن.

معظم إن لم يكن جميع من قيّموا آثار الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني.. اجمعوا على ان تأثير الازمة المالية الاقتصادية على الاقتصاد الاردني يمكن التعامل معه (Manageable) وان الانخفاض في اسعار السلع الرئيسية سيخفف من عجز الموازنة وكذلك سيخفف التضخم.

والاقتصاد في أي بلد عندما يمر بأزمة فهو كالمريض بحاجة الى تشخيص ثم الى علاج ، وعلاج الاقتصاد هو البرامج التصحيحية، والاقتصاد الأردني ومنذ مطلع التسعينات قام بتطبيق برامج تصحيحية اقتصادية بناء على توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. نعم كانت هناك توصيات من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي، ولم نتعامل مع هذه التوصيات والوصفات بانها منزلة لاننا نعلم انها اجتهادات من جهة لديها خبرة في التعامل مع (180) دولة حول العالم معظمها من دول العالم الثالث. وتعاني مشكلات وتحديات كالتالي نواجهها ولكن العاقل هو من يتعظ بتجارب الآخرين بدلا من ممارسة سياسة التجريب.

لنستعرض معا نتائج ذلك البرنامج التصحيحي من خلال الارقام والمؤشرات من الاعوام الخمسة الأخيرة (2003-2008):

- نما الاقتصاد الأردني بمعدل 7% سنوياً.
- نمت الصادرات الوطنية بمعدل 20% سنوياً.
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 75% الى 26%.
- ارتفعت الاحتياطيات من العملات الاجنبية من (4ر7) مليار دولار الى (8ر3) مليار دولار.
- ارتفعت نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي من (4ر3%) الى (12%).
- انخفض معدل البطالة من (5ر15%) الى (5ر12%).

وبالرغم من أن الاقتصاد الأردني يتسم بأنه اقتصاد خدمي إلا أنه استطاع أن يؤسس قطاعاً صناعياً قوياً يعتمد بصورة أساسية على الصناعات الخفيفة كصناعة الملابس والمنسوجات والصناعات الدوائية. وتم تنويع الصادرات الوطنية بدلا من الاعتماد على الصادرات التقليدية كالبوتاس والفوسفات فاصبحت الملابس والادوية والاسمدة تشكل 34% من اجمالي الصادرات الوطنية. وكان من أهم أعمدة الاستقرار الاقتصادي السياسات الحكيمة التي انتهجها البنك المركزي والتي ادت الى جهاز مصرفي سليم.

ومن أهم المؤشرات ما يلي:

- نسبة الديون غير العاملة من اجمالي الديون انخفضت الى (4%) عام 2008 مقارنة مع (5ر15%) عام 2003.
- ارتفع الرصيد لاجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في نهاية عام 2008 بما نسبته (17%) عن مستواه في العام السابق.
- ارتفع إجمالي حجم الودائع في البنوك بما نسبته (13%) عن مستواه في العام السابق ولازال الجهاز المصرفي يتمتع بسيولة عالية تساعد بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود. وبالرغم من هذه الانجازات التي أسست لاقتصاد قابل لامتناس الصدمات، إلا أنني لا اخفي عليكم باننا نراقب بحذر شديد أداء كل القطاعات الاقتصادية يوماً بيوم حتى لا نفاجاً ونؤخذ على حين غره، ومن أهم الأمور التي نتابعها باهتمام شديد:
- حجم الصادرات الوطنية: وقد نمت منذ بداية هذا العام بمعدل (15%) بينما انخفضت المستوردات بنسبة (33%) وهذه اخبار جيدة بالنسبة لعجز الحساب الجاري.
- تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج: لغاية الآن لم نلاحظ انخفاضاً ملموساً في هذه التحويلات ونراقبها شهراً بشهر.
- العوائد من السياحة : مؤشرات دائرة الاحصاءات العامة تفيد بان العوائد السياحية لازالت بحدود ما كانت عليه في العام السابق وسنركز هذا العام على السياحة الدينية بعد زيارة البابا وعلى السياحة العلاجية. بالمناسبة فان العائدات السياحية وتحويلات العاملين في الخارج تشكل (3/1) عوائد الحساب الجاري.

توقعات المؤسسات الدولية تشير الى قدرة الاقتصاد الاردني على تحقيق معدل نمو هذا العام 2009 يتراوح ما بين 3% - 4% في الوقت الذي تشير فيه الى تسجيل تراجع في كل من الاقتصاد الامريكي ودول منطقة اليورو ما بين 1% - 2%.

وفي خطوة استباقية لتخفيف حدة تداعيات هذه الازمة على القطاع المصرفي ولبث روح الثقة في الجهاز المصرفي فقد قامت الحكومة الاردنية بضمان كافة الودائع في البنوك في الاردن ولنهاية عام 2009 مما كان له الاثر الاكبر في الحفاظ على هذه الودائع في البنوك بل وزيادتها من خلال تحويل مبالغ كبيرة من خارج الاردن للبنوك في الاردن للاستفادة من فرق سعر الفائدة على الدينار الاردني مقارنة بالفائدة على الدولار الأمريكي.

ولضمان توفير السيولة، قام البنك المركزي بالتوقف عن اصدار شهادات الابداع وكذلك قام بتخفيض معدل الاحتياطي الالزامي من (10%) إلى (8%) وتخفيض أسعار الفائدة السائدة في السوق بواقع نقطة مئوية واحدة.

وبالرغم من الركود العالمي في سوق العقار وعزوف معظم المستثمرين عن الدخول بمشاريع جديدة إلا أننا نجحنا في استقطاب مزيد من الاستثمارات وعلى سبيل المثال قامت شركة المعبر الاماراتيه باطلاق مشروع "مرسى زايد" في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بكلفة اجمالية تصل الى (10) مليار دولار امريكي وعلى مدى (10) سنوات.

وسيتم في هذا العام توقيع اتفاقيات مع شركات عالمية في مجال التنقيب عن الغاز والصخر الزيتي مما سيؤمن بدائل للطاقة وسيرفد الاقتصاد بايرادات جديدة. علما بانه تم توقيع اتفاقيات في مجال اكتشاف واستخراج اليورانيوم في مواقع عديدة ومع شركات عالمية والذي سيفتح المجال لاستخدام الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية. هذه البدائل الجديدة للطاقة ستؤمن مصادر جديدة للطاقة الكهربائية وتربطها بمشاريع الربط الكهربائي بين مجموعة من الدول العربية واهمها مصر، الأردن، سوريا ولبنان وسينضم لها مستقبلا ليبيا، العراق وتركيا. وأريد أن أركز على هذه المشاريع الاستراتيجية العربية واهميتها والتي تعزز التبادل التجاري العربي وتربط الدول العربية اقتصادياً بعضها ببعض واهمها مشاريع الطاقة والنقل.

ويمكننا البناء على ما تم التوصل اليه في القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية الاولى التي انعقدت في دولة الكويت الشقيقة حيث هناك فرص لا بد من اقتناصها لجذب استثمارات الصناديق السيادية العربية لمشاريع البنى التحتية. وقد أدركت هذه الصناديق وبعد حدوث الانهيار المالي العالمي ان العائد على الاستثمار في العالم العربي اضمن واجدى من الاستثمار في الدول الاوروبية وأمريكا. خاصة بعد ما حدث من خسارة لاستثماراتها في هذه الدول. من يظن أن العلاقات السياسية بين الدول العربية لا تأخذ المصالح الاقتصادية بعين الاعتبار فهو مخطئ. التبادل التجاري وتشابك المصالح الاقتصادية العربية وتسهيل انسياب البضائع والأشخاص وخلق منطقة تجارة حرة عربية مهم جدا وكلما تشابكت المصالح الاقتصادية العربية كلما كانت القرارات السياسية العربية اسيرة لهذه المصالح. لذا فإنني أدعو جميع أصحاب القرار إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي من خلال المشاريع الاقتصادية الكبيرة كالربط الكهربائي والنقل السككي وشبكات الاتصالات وزيادة الاستثمارات العربية في الدول العربية. لن نكتفي اليوم فقط بالوقوف أمام تحدي ما حدث من تداعيات للازمة المالية العالمية فكل يوم جديد يشرق علينا بتحدٍ جديد علينا التعامل معه بروية وحكمة.

وقبيل انعقاد قمة العشرين التي ستعقد في لندن اليوم لبحث الاجراءات التنسيقية حول الازمة المالية والاقتصادية ظهرت على السطح ملامح معركة كبرى بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم حول مستقبل الدولار كعملة تجارة دولية. الأمريكيون ساروا للدفاع عن الدولار وأكدوا التمسك به كعملة تجارة دولية. بينما قام محافظ البنك المركزي الصيني باطلاق الرصاصة الاولى بالدعوة الى اعتماد عملة جديدة للاحتياطي الدولية بدل الدولار في نظام يشرف عليه صندوق النقد الدولي.

إننا لا شك نعيش في عصر متسارع، أزمت متسارعة، أفكار جديدة، مبادرات خلاقة، وبما أن أساس الأزمة المالية الاقتصادية العالمية هي ترك العنان للسوق لينظم نفسه بنفسه فهل سيتم وضع قيود على حرية السوق المطلقة وإذا تم الاتفاق على وضع قيود فما هي طبيعتها، وما هي الآليات التي يمكن البناء عليها وتنفيذها على أرض الواقع، بانتظار ما سيحدث!

أشكركم على حسن الاستماع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.